

21 August 2012  
Arabic  
Original: English

## المؤتمر السادس للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

جنيف، ١٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢  
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت  
تقرير (تقارير) أي هيئات فرعية

### تقرير عن تقديم التقارير الوطنية

#### مقدم من المنسق<sup>(١)</sup> المعني بتقديم التقارير الوطنية

#### مقدمة

- ١- تقدم التقارير الوطنية أمر حاسم لإيجاد الشفافية وبناء الثقة في عملية تنفيذ البروتوكول الخامس. وقد كان اجتماع الخبراء فرصة لتقييم التقدم الذي أحرزته الأطراف السامية المتعاقدة في مجال تقديم التقارير من حيث وتيرتها وجودتها.
- ٢- وفي ٢٠١١ قرر المؤتمر الخامس للأطراف المتعاقدة السامية ما يلي:
  - (أ) تشجيع جميع الأطراف المتعاقدة السامية والدول المراقبة على تقديم التقارير الوطنية؛
  - (ب) تُشجّع الأطراف المتعاقدة السامية على استعمال دليل تقديم التقارير الوطنية، الذي اعتمده المؤتمر الرابع؛
  - (ج) مواصلة اجتماع الخبراء في ٢٠١٢ دراسته لاستمارات الإبلاغ وللدليل تقديم التقارير الوطنية بهدف تقديم توصيات إلى المؤتمر السادس؛

(١) وفقاً للقرار ذي الصلة الصادر عن المؤتمر الخامس للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، على النحو الوارد في الفقرة ٤٣(د) من الوثيقة الختامية للمؤتمر (CCW/P.V/CONF/2011/12)، تولى السيد أمانديب س. جيل من الهند تنسيق المناقشات المتعلقة بتقديم التقارير الوطنية.

(د) يقدم المنسق إلى اجتماع الخبراء في ٢٠١٢، بدعم من وحدة دعم التنفيذ التابعة للاتفاقية، تقييماً منبثقاً من التقارير الوطنية المقدمة بشأن جدوى دليل تقديم التقارير الوطنية والتقدم في تنفيذ أحكام البروتوكول الخامس.

### وتيرة تقديم التقارير الوطنية

٣- في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، ازدادت وتيرة تقديم التقارير بموجب البروتوكول الخامس بشكل مطرد. وفي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١، فاقت وتيرة تقديم التقارير نسبة ٦٠ في المائة وشارفت على ٧٠ في المائة. وستُنشر هذه النتائج في إضافة إلى هذا التقرير. وفي ٢٠١١، كتب المنسق المعني بتقديم التقارير الوطنية إلى جميع الأطراف المتعاقدة السامية التي لم تقدم تقارير وفي ٢٠١٢ عقد المنسق على هامش اجتماع الخبراء اجتماعاً مع الأطراف المتعاقدة السامية غير المقدمة لتقاريرها. وكان الاجتماع فرصة لإجراء مناقشة صريحة مع الأطراف المتعاقدة السامية بشأن التحديات التي تواجهها في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير. وضم الاجتماع وحدة دعم التنفيذ التابعة للاتفاقية، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

### تقييم التقارير الوطنية المقدمة بشأن جدوى دليل تقديم التقارير الوطنية والتقدم في تنفيذ أحكام البروتوكول الخامس

٤- وفقاً للولاية التي أسندتها المؤتمر الخامس، قدمت وحدة دعم التنفيذ التابعة للاتفاقية، تقييماً بشأن جدوى دليل تقديم التقارير الوطنية والتقدم في تنفيذ أحكام البروتوكول الخامس. وكان التقييم بشأن المعلومات التي قدمتها الأطراف المتعاقدة السامية في تقاريرها السنوية الوطنية. واستعانت وحدة دعم التنفيذ في هذا التقييم بمزلاء من البعثات الدائمة وبالأمم المتحدة لترجمة التقارير.

٥- وجرى تقييم تقارير قدمها ٥٢ طرفاً متعاقداً سامياً. وجاءت أعلى نسبة رد على الاستمارة جاء التي تتناول مسألة الامتثال فكان عدد الردود ٤٠ رداً. وعلى وجه التحديد تطلب الاستمارة جاء إلى الأطراف المتعاقدة السامية تقديم التعليمات وإجراءات العمل المتعلقة بالبروتوكول الخامس إلى قواتها المسلحة. وكانت ثاني أعلى نسبة رد على الاستمارة زاي المتعلقة بالتدابير الوقائية العامة حيث ردت ٣٨ دولة.

٦- ومن خلال التقييم، نشأت القضايا التالية:

(أ) كان الفرق كبيراً بين عدد الدول التي استجابت في البداية للواجب المنصوص عليه في استمارة الإبلاغ الوطنية وعدد الدول التي قدمت معلومات عن العمل الجاري من أجل تنفيذ المادة ذات الصلة. ومن الواضح أن الحاجة تدعو إلى بذل مزيد من الجهد حتى تتجسد بوضوح الالتزامات المنصوص عليها في البروتوكول الخامس في تقارير الدول المتعلقة بتنفيذ البروتوكول.

(ب) يبدو أن بعض الأقسام من استمارة الإبلاغ الوطنية تناولتها الدول المتضررة فقط. ومن الأمثلة على ذلك الاستثمارات ألف وجيم ودال حيث رد عدد من الأطراف المتعاقدة السامية على أن التزامات معينة لا تنطبق عليها لأنها غير متضررة من المتفجرات من مخلفات الحرب. على العكس من ذلك، قدمت أطراف متعاقدة سامية أخرى غير متضررة معلومات عن السياسات التي ستتبعها إذا كانت في حالة نزاع مسلح. ومن الأمثلة على ذلك الاستثمارات ألف المتعلقة بإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب أو التخلص منها أو تدميرها، حيث رد بطبيعة الحال عدد من الأطراف المتعاقدة السامية غير المتضررة بعبارة "لا ينطبق". وفي المقابل أوردت أطراف متعاقدة سامية أخرى سياساتها ومواردها التي يتعين نشرها إن هي وجدت نفسها في حالة تضطرها إلى قيادة عملية إزالة الألغام أو المساعدة فيها. وشكلت التقارير المتعلقة بسياسات الدول واستعدادها لحالة نزاع مسلح معلومات قيمة ودلت على استعداد الأطراف المتعاقدة السامية لتنفيذ البروتوكول الخامس.

(ج) أبلغت أطراف متعاقدة سامية عما تقدمه من دعم فيما يخص مساعدة الضحايا داخل أقاليمها. وأعلنت تسع دول أنها متضررة وأبلغت عن جهودها المبذولة في دعم الضحايا. وقُدمت هذه المعلومات في إطار الاستثمارات ألف أو جيم أو هاء أو واو المتعلقة بالتعاون والمساعدة الدوليين. ويرز ذلك حاجة الدول التي أعلنت أنها متضررة، إلى قسم خاص في استمارة الإبلاغ تقدم في إطاره معلومات عن مساعدة الضحايا.

٧- وفيما يلي النتائج الرئيسية للتقييم:

(أ) الاستثمارات ألف: الخطوات المتخذة لتنفيذ المادة ٣ من البروتوكول: إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب أو التخلص منها أو تدميرها: رد ٢٣ طرفاً متعاقداً سامياً بالإيجاب على الاستثمارات ألف. من هذه الأطراف المتعاقدة السامية الـ ٢٣، وصف ١٧ طرفاً سبب التلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب، وقدم ١٤ طرفاً تفاصيل بشأن درجة هذا التلوث، ووصف ٢٢ طرفاً الخطوات التي يتعين اتخاذها لتنفيذ المسؤوليات المنصوص عليها في المادة ٣، وبيّن ١٨ طرفاً الموارد التي قدموها لعمليات وضع العلامات على المتفجرات وإزالتها.

(ب) الاستثمارات باء: الخطوات المتخذة لتنفيذ المادة ٤ من البروتوكول: تسجيل المعلومات وحفظها ونقلها: رد ٣٠ طرفاً متعاقداً سامياً بالإيجاب على الاستثمارات باء. من هذه الأطراف المتعاقدة السامية الـ ٣٠، أفادت ١٠ أطراف بأنها أقامت قاعدة بيانات لتسجيل عمليات استخدام الذخائر، وقدم ١١ طرفاً معلومات عن الجهات المسؤولة داخل قواتها المسلحة عن تسجيل استخدام الأجهزة المتفجرة والتخلي عنها وعن تجميع المعلومات ونقلها، وأبلغ ١٢ طرفاً عما إذا قد تم إعلام السلطات المختصة والقادة والجنود والعسكريين في الميدان على النحو الواجب بقاعدة البيانات الوطنية أو بالنموذج الإلكتروني العام المتعلق بالمادة ٤. ويتبين من التقارير أن عدداً صغيراً فقط من الأطراف المتعاقدة السامية ينفذ أحكام

المادة ٤ وأن مزيداً من العمل ضروري لشرح أهداف هذه الالتزامات المعينة وتحسين تنفيذها. وقدم عدد من الأطراف المتعاقدة السامية التي ردت في إطار الاستمارة بء معلومات لم تكن مطابقة للالتزامات المنصوص عليها في المادة ٤. وعلى سبيل المثال، أبلغت أطراف متعاقدة سامية عن حجم تلوث أقاليمها بالمتفجرات من مخلفات الحرب. بيد أن المادة ٤ تتناول استخدام الأجهزة المتفجرة أو التخلي عنها، لا مراقبة المناطق المتضررة في وقت السلم.

(ج) الاستمارة جيم: الخطوات المتخذة لتنفيذ المادة ٥ من البروتوكول: الاحتياطات الأخرى المتعلقة بحماية السكان المدنيين والمدنيين من الأفراد والأشياء الخاصة بالمدنيين من مخاطر وتأثيرات المتفجرات من مخلفات الحرب: رد ٣١ طرفاً متعاقداً سامياً بالإيجاب على الاستمارة جيم. من هذه الأطراف الـ ٣١، يبين ٢٧ طرفاً التدابير الجارية أو التي اتخذتها من أجل حماية المدنيين، وقدم ١٤ طرفاً تفاصيل عن كيفية توجيه التحذيرات إلى المدنيين والتثقيف الذي يتم توفيره لهم فيما يتعلق بالمخاطر وغير ذلك من المعلومات.

(د) الاستمارة دال: الخطوات المتخذة لتنفيذ المادة ٦ من البروتوكول: أحكام تتعلق بحماية البعثات والمنظمات الإنسانية من آثار المتفجرات من مخلفات الحرب: رد ٢٢ طرفاً متعاقداً سامياً بالإيجاب على الاستمارة دال المتعلقة بالمادة ٦. من هذه الأطراف الـ ٢٢، أبلغ ١١ طرفاً عن نوعية المساعدة التي قدمتها الأطراف في الماضي أو ترغب في تقديمها إلى المنظمات الإنسانية.

(هـ) الاستمارة هاء: الخطوات المتخذة لتنفيذ المادة ٧ من البروتوكول: المساعدة المقدمة فيما يتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب: رد ٢٩ طرفاً متعاقداً سامياً بالإيجاب على الاستمارة هاء المتعلقة بالمادة ٧. من هذه الأطراف الـ ٢٩، أبلغ ١٦ طرفاً متعاقداً عن تقديم المساعدة فيما يخص المتفجرات من مخلفات الحرب الموجودة، وقدم ١٨ طرفاً متعاقداً تفاصيل عن نوع المساعدة المقدمة. وردت عدة أطراف متعاقدة سامية بالإيجاب على الاستمارة زاي، لكنها استمرت في الإشارة إلى الاستمارة واو لدى تقديمها لتفاصيل بشأن برامجها المتعلقة بالتعاون والمساعدة الدوليين.

(و) الاستمارة واو: الخطوات المتخذة لتنفيذ المادة ٨ من البروتوكول: التعاون والمساعدة: رد ٣٢ طرفاً متعاقداً سامياً بالإيجاب على الاستمارة واو المتعلقة بالمادة ٨. من هذه الأطراف الـ ٣٢، قدمت الأشكال التالية من المساعدة والتعاون: '١' ساعد ٢٦ طرفاً متعاقداً سامياً في وضع العلامات على المتفجرات من مخلفات الحرب وإزالتها؛ '٢' حدد ٢٣ طرفاً المنظمات التي قدمت عن طريقها المساعدة فيما يخص المتفجرات من مخلفات الحرب؛ '٣' قدم ١٩ طرفاً متعاقداً المساعدة من خلال المشاركة في عمليات مشتركة أو بالتعاون مع منظمات أخرى؛ '٤' قدم ١٦ طرفاً متعاقداً المساعدة بشأن رعاية ضحايا المتفجرات من مخلفات الحرب وإعادة تأهيلهم ودمجهم اجتماعياً واقتصادياً؛ '٥' ساهم ١٢ طرفاً متعاقداً في الصناديق الاستئمانية للأمم المتحدة داخل منظومة الأمم؛ '٦' شارك ١٩ طرفاً متعاقداً

في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية (غير التكنولوجيا الخاصة بالأسلحة) اللازمة لتنفيذ البروتوكول الخامس؛<sup>٧٤</sup> طلبت دولتان المساعدة.

(ز) الاستثمار زاي: الخطوات المتخذة لتنفيذ المادة ٩ من البروتوكول: التدابير الوقائية العامة: رد ٣٨ طرفاً متعاقداً سامياً بالإيجاب على الاستثمار زاي المتعلقة بالمادة ٩. من هذه الأطراف الـ ٣٨، وصف ٣٠ طرفاً متعاقداً تنفيذه للجزء ٣ من المرفق التقني للبروتوكول الخامس، وبين ٢٥ طرفاً متعاقداً ما إذا كانت هذه الممارسات مدججة ضمن القوانين أو الأنظمة الوطنية.

(ح) الاستثمار حاء: الخطوات المتخذة لتنفيذ المادة ١١ من البروتوكول: الامتثال: رد ٤٠ طرفاً متعاقداً سامياً بالإيجاب على الاستثمار حاء المتعلقة بالمادة ١١. من هذه الأطراف الـ ٤٠، قدم ٣٤ طرفاً متعاقداً معلومات عن التعليمات وإجراءات العمل الصادرة عن القوات المسلحة والوكالات أو الإدارات ذات الصلة وعن تدريب العاملين لديها على نحو يتفق مع الالتزامات الواردة في البروتوكول الخامس.

(ط) الاستثمار طاء: معلومات إضافية وجهات الاتصال: رد ١١ طرفاً متعاقداً سامياً بالإيجاب على الاستثمار طاء وقدمت ١٠ دول معلومات إضافية.

#### توصيات لاجتماع الخبراء في ٢٠١٣

٨- نظراً إلى الأعمال التي اضطلع بها فيما يخص الإبلاغ الوطني أثناء ٢٠١٢، قد يرغب المؤتمر السادس للأطراف المتعاقدة السامية في اتخاذ القرارات التالية:

(أ) تشجيع جميع الأطراف المتعاقدة السامية والدول المراقبة على تقديم التقارير الوطنية؛

(ب) تُشجّع الأطراف المتعاقدة السامية على استعمال دليل تقديم التقارير الوطنية، الذي اعتمده المؤتمر الرابع؛

(ج) مواصلة اجتماع الخبراء في ٢٠١٣ دراسته لاستثمارات الإبلاغ ولدليل تقديم التقارير الوطنية، لا سيما دراسة احتمال التداخل بين الاستثمارتين هاء وواو؛

(د) ينظر المنسق المعني بتقديم التقارير الوطنية، بمساعدة من وحدة دعم التنفيذ التابعة للاتفاقية، في كيفية تشجيع الأطراف المتعاقدة السامية على الإبلاغ عن التزاماتها مع ربطها بشكل واضح حسب الاقتضاء باستمارة الإبلاغ الوطنية.